

المكوِّنُ النحويُّ للتذييلِ البلاغيِّ.. أنماطُه ودلالاتُه

(من خلال القرآنِ الكريم)

د. أحمد حمودة موسى

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

قديمةٌ علاقةُ النحو بمباحث البلاغة العربية.. وهي علاقة أَنْهَجَ سبيلَها عبدُ القاهر جليًّا، ومن قبلُ ما تداخلَت مباحثُ الدرسين في كتابات علماء العربية الأوّلين منذ سيبويه.

ومقتضِي هذه العلاقةِ تواردُ القبيلين على دراسة التركيب العربي من حيث وصفُه وشرطه أو من حيث توظيفُه وتداوله، ولهذا استمرّ هذا التداخلُ والارتباط البحثي وظلّ أهدى طريقٍ إلى فهم الكلام العربي وأوفقَه.

ومن هذا القَرِيّ ما هذه الدراسةُ بصدده؛ أعني بحثَ الأنماطِ النحوية التي يرِدُ بها التذييلُ ودورِها في القيام بوظيفته البلاغية.

وقد اخترتُ أن أدرس هذه المسألة من خلال النص القرآني الكريم؛ وذلك لوجوهٍ، أهمُّها:

- كثرةُ ورود التذييل البلاغي في آيات القرآن الكريم بحيث يمثّل ظاهرةً قويةَ الحضور فيه.

- انضباط عيّنة الدراسة لوحدة مصدرها، فبعضُ النص القرآني يدّل على كلّه، بخلاف الشعر الذي لا تُجزيك فيه دراسةُ شاعرٍ معيّن عن دراسة سائره ولا يسري ثَمّ حكمٌ على كلام أحد إلى كلام أحد غيره.

- سلامةُ النص القرآني الكاملةُ من شبهة التكلفِ والتعمُّل، وهو ما يعني التسليمَ بدقة الاختيار التركيبي وبلاغةِ النظم والامتيازِ النصّيِّ العام، وانتفاءَ دعوى الخَرْص والتمحُّل في ما يَنبني على ذلك من تحليل وتحصيل.

وتتكوَّن هذه الدراسة من مدخل ومبحثين:

المدخل: التذييل البلاغي.. المفهوم والمورد.

المبحث الأول: وظائفُ التذييل البلاغي، وشروطُه النحوية.

المبحث الثاني: الأنماطُ التركيبية للتذييل في القرآن.. رصد وتحليل.

مدخل: التذييل البلاغي .. المفهوم والمورد.

أولا: حدُّ المصطلح:

لا يكاد العلماء يشتجرون في تعريف التذييل، وأحصرُ ما ذُكر في ذلك قولُ الخطيب القزويني (ت٧٣٩) وغيرِه أنه "تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد"[(١)]، ونظمه السيوطي (ت٩١١) فقال[(٢)]:

ومنه تذييلٌ مؤكَّدا معنى التي
بجملة حَوَت قبلُ خَلَتْ

ومثلُ ذلك في الاختصار قولُ ابن منقذ (ت٥٨٤) وابن أبي الإصبع (ت٦٥٤) "التذييل هو أن يذيل المتكلم كلامه بجملة تُحقِّق ما قبلها"[(٣)].

وقد تعاوَرت هذا الإجمالَ عباراتُ البلاغيين بوجوه من التفصيل، فقيل "التذييل إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد ليظهرَ لمن لم يفهمه ويتوكّدَ عند من فهمه"[(٤)]، وذلك بأن "يذيِّل الناظم أو الناثر كلامًا بعد تمامه وحسن السكوت عليه بجملةٍ تحقِّق ما قبلها وتزيدُه توكيدا"[(٥)]، فالتذييل يكون بجملة تعقيبية مستقلة تقرر معنى سابقتها وتشتمل عليه "والمرادُ باشتمالها على معناها إفادتُها بفحواها لما هو المقصود من الأولى، وليس المرادُ إفادتَها لنفس معنى الأولى بالمطابقة وإلا كان ذلك تكرارا"[(٦)].

---

(١) القزويني. ٢٠٥/٣، وانظر: السيوطي ج. ص٩٧، والسيوطي أ. ص٧٤، والمناوي. ص٩٤.
(٢) السيوطي أ. ص٧٣.
(٣) ابن منقذ. ص١٢٥، وابن أبي الإصبع. ص٣٨٧، وانظر: ابن الأثير الحلبي. ص٢٤٤، والحلّي. ص٨٧.
(٤) العسكري. ص٣٧٣، والراغب. ٨٢/١، وأبو الثناء الحلبي. ص١٠٠، والنويري ١٤٠/٧.
(٥) الحموي. ٢٤٢/١، وانظر: العلوي. ٦١/٣ و١٧٨، والزركشي. ٦٨/٣، والسيوطي ب. ٢٧٩/١.
(٦) الدسوقي. ٢٢٥/٣.

ويصوغ السجلماسي (ت بعد٧٠٤) هذا المفهوم صياغةً منطقيةً فيقول إن التذييل "قول مركب من جزْأين فيه؛ أولُهما يجري مجرى الوضعِ والآخرُ يجري مجرى حجةِ الوضع. وقد نرسُمُه بأنه قضيةٌ كليّة تؤكَّد بها قضيةٌ جزئية"[١].

ملحوظة: قال ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦) "فأما التذييل فهو العبارة عن المعنى بألفاظٍ تزيد عليه" ثم قال "إنّا على ما قدمناه لا نحمده في موضع من المواضع"[٢].

قلت: يذهب به – رحمه الله – إلى معنى "التطويل" المذموم في البلاغة العربية، وليس مقصودَه التذييلُ الاصطلاحي الذي قدَّمنا مفهومه عند عامة البلاغيين، وإنما قصد ابن سنان به هنا تذييلَ الكلام بما لا فائدةَ منه زائدةً. وآيةُ ذلك أنه لم يسُق هاهنا أمثلةً للتذييل الاصطلاحي المعروف وإنّما ذكر الشواهد الشهيرة التي يسوقها البلاغيون لذمّ الحشو والتطويل[٣].

ثانيا: موضع التذييل من الكلام:

الذيل "آخرُ كلِّ شيء"[٤]، وتذييلُ الشيء جعْلُه ذا ذيلٍ، وجليٌّ أنَّ ثمةَ "التقاءً في النسبة الشبهية بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول له"[٥]، يقول العلوي (ت٧٤٥) "واشتقاقُه من ذيل الفرس؛ إما لأنه زائد على كمال خَلْقها

(١) السجلماسي. ص٣١٢، وانظر: المراكشي ص١٥١.
(٢) ابن سنان. ص٢١٩، وانظر ص٢٠٧.
(٣) انظر: ابن سنان. ص٢١٩.
(٤) ابن منظور. ٢٦٠/١١.
(٥) السجلماسي. ص٣١٢.

كما أن هذا مزيدٌ على جهة التوكيد، وإما لأنّه في عجزها كما أن هذا يأتي على أدبار الجمل مقرّرا لها"[(١)].

وإذ كان التذييل بهذه المنزلة فقد فرَّعه القاسم السجلماسي على ما سماه "التعقيب"[(٢)]، وصرّح ابنُ أبي الإصبع وغيرُه أنّ "الإيغال والتذييل لا يكونان إلا في المقاطع دون الحشو"[(٣)]، وقال الدسوقي والبناني إنه "مختص بالآخر"[(٤)].

وبناء على هذه التقريرات يمكننا الاطمئنان إلى توخِّي جملِ التذييل في فواصل آي القرآن الكريم وقوافي الشعر ونحوِها من مقاطع الكلام، غيرَ أنّ ورودَ التذييل في فواصل الآي أشيعُ؛ لاستقلال الآي بالإفادة وحسنِ الوقف على أواخرها غالبا بخلاف سائر كلام الناس.

نعم؛ قد يقع في دَرج الآي من التذييل شيءٌ إذا كان ثمّةَ مقطعٌ دون الفاصلة يتم به كلام، "فمجيء التذييل في الفواصل أغلب لا مطرد"[(٥)]، لكنّ ذلك الوقوعَ قليلٌ جدا لا نكاد نلمسه إلى جوار الحضور القوي للتذييل في الفواصل القرآنية.

---

(١) العلوي. ٦٢/٣.
(٢) السجلماسي. ص٣١١.
(٣) ابن أبي الإصبع. ص٣٩١، وانظر: ابن حجة. ٢٤٤/١، وابن معصوم. ص٢٨٦.
(٤) الدسوقي. ٢٣١/٣، والبناني. ٣٩١/٣.
(٥) المطعني وآخرون. ص٤٥٩.

المبحث الأول: وظائف التذييل البلاغي، وشروطه النحوية.

أولا: الوظائف البلاغية للتذييل:

يقول أبو هلال "وللتذييل في الكلام موقع جليل ومكان شريف خطير؛ لأن المعنى يزداد به انشراحا والمقصد اتضاحا"[١].

وقد بَرَدَ في اليد من تصفّح كلام البلاغيين أن للتذييل ثلاثَ وظائفَ أساسيةً، نستعرضها إجمالا:

١. التأكيد:

وإفادةُ التذييل التأكيدَ نصّ عليها الخطيبُ القزويني وغيرُه في تعريفهم له، كما مرّ، وأشار العلويّ وغيره إلى أنَّ من غرض جملة التذييل "إفادة التوكيد"[٢]؛ إذ إنه برغم تمام الفائدة قبل التذييل فإنّ الكلام به "يتوكد عند من فهمه"[٣]، حتى لقد قال الباقلاني عن التذييل "هو ضرب من التأكيد"[٤]، "والمراد به هنا التوكيد بالمعنى اللغوي أي التقوية"[٥] وليس المقصود التوكيدَ النحوي الاصطلاحي.

(١) أبو هلال. ص٣٧٣.
(٢) العلوي. ٦١/٣ و١٧٨ وانظر: الحموي. ٢٤٢/١.
(٣) أبو هلال. ص٣٧٣، والراغب. ٨٢/١، وأبو الثناء الحلبي. ص١٠٠، والنويري ١٤٠/٧.
(٤) الباقلاني. ص١٥٥.
(٥) الدسوقي. ٢٢٥/٣.

والمعنى المجرد للتوكيد "تمكين الشيء في النفس وتقوية أمره، وفائدتُه إزالة الشكوك وإماطة الشبهات عمّا أنت بصدده"[١]، وقد يكون التوكيد في بعض المواضع للتنويه بالمعنى السابق وتنبيه المخاطَب على أهميته وضرورة تأمُّل وجوهه.

٢. التقرير والتحقيق:

وقد تردّد في عبارات البلاغيين أن جملة التذييل تأتي "تحقِّق ما قبلها"[٢]، أو أنّ هذا الفنَّ نفسَه "هو تقرير معنى لفظ سابق"[٣] بعد تمام معناه بأن يرِدَ عليه التذييلُ تحقيقا لدلالته حتى يتقرر عند السامع وإن كان يفهمه[٤].

والتقرير والتحقيق قريبٌ معناهما من معنى التوكيد غيرَ أنّ في التوكيد زيادةً نوعية في درجة تمكين المعنى وتقويته، أما التقرير فمعناه "بيان المعنى بالعبارة"[٥]، وتقريرُ الشيء "جعله مستقرا محققا ثابتا"[٦]، وهو معنى التحقيق؛ إذ يقال "حَقَّ الأمر حقا وحُقوقا أي ثبت"[٧].

---

(١) العلوي. ٩٤/٢، وانظر: الكفوي. ص٢٦٧.
(٢) ابن منقذ. ص١٢٥، وابن أبي الإصبع. ص٣٨٧، وابن الأثير الحلبي. ص٢٤٤، والحلّي. ص٨٧.
(٣) ابن الزملكاني. ص١٢٥.
(٤) انظر: العلوي. ٦١/٣، والزركشي. ٦٨/٣، والسيوطي ب. ٢٧٩/١، والتهانوي. ٤٠٥/١.
(٥) الكفوي. ص٣١٠.
(٦) التفتازاني ب. ص٩٤.
(٧) ابن منظور. ٤٩/١٠.

٣. الإيضاح:

وهي وظيفة ثانوية للتذييل البلاغي، لا ارتباطَ لها مباشرًا ببنيته اللغوية كما هو الحال في التقرير والتوكيد، بل هي فائدة ناشئة عن مجرد الإعادة، والانتفاع بها إنما يحصل لمن لم يفهم الكلام أولا. وقد أشار البلاغيون إلى هذه الوظيفة؛ فمرّ بنا قول أبي هلال عن التذييل إنّ المعنى يزداد به انشراحا والمقصد اتضاحا، وذكر العلوي أن جملة التذييل تعقبُ جملةً من الكلام "إيضاحا لها"، وعلّق على بعض شواهد التذييل بأنه وارد "على جهة الإيضاح"[١]، كأنّ جملة التذييل "تجري مجرى الحجة على ما يتقدّمُها في الجزء الأول"[٢].

ونكتةُ الإيضاح تكون في إعادة جملة التذييل فحوى ما تقدَّمها من الكلام "حتى يظهر لمن لم يفهمه"[٣] أي في وروده الأوّل، وبهذا يثبت المعنى وتنقطع عنه الظنون والأوهام الفاسدة.

وينبغي التنبيه على أن حصول الإيضاح هاهنا لا يكون بالشرح والبسط والتفصيل، وإنما يحصل بمجرد إعادة إيراد المعنى الأول على ما تقدم بيانُه، وعن هذه الإعادة تتفرّع الوظائف البلاغية؛ فيتقرر الكلام الأول إن كان يحتاج تقريرا ويتوكد إن كان يحتاج توكيدا ويضِح إن كان يلزمه نوعُ إيضاح.

---

(١) العلوي. ١٧٨/٣.
(٢) المراكشي. ص١٥١، وانظر: السجلماسي. ص٣١٢.
(٣) العسكري. ص٣٧٣، والراغب. ٨٢/١، والزركشي. ٦٨/٣، والنويري ١٤٠/٧.

هذه الوظائف البلاغية متشابكة متداخلة إذن، قد توجد كلُّها في الموضع الواحد باعتباراتٍ ووجوه؛ فيكون التذييل تقريرا للمعنى السابق وتوكيدا له وإيضاحا لقصده في آنٍ؛ ولهذا تجد البلاغيين يمازجونها ويخرجونها في عباراتهم إخراجا واحدا فيقولون إنّ نكتة التذييل "تقرير ما سبق" وأنّ جملته "تحقق ما قبلها من الكلام وتزيده توكيدا" وذلك "حتى يظهر المعنى لمن لم يفهمه ويتوكد (أو يتقرر) عند من فهمه"، على ما سبق بيانه. وسوف يكون مزيد إيضاح لكل هذا في المبحث التطبيقي من هذه الدراسة.

ثانيا: القيمة التداولية للتذييل:

إذا كنا في الفقرة السابقة قد حاولنا تقرّي وظائف التذييل من حيث هو، أي في علاقته بما سبقه من كلام= فإننا هاهنا بسبيل الإشارة إلى جدواه الاستعمالية وخاصّته الخطابية الإعلامية. ونستطيع التمييز في هذا المقام بين وظيفتين ظاهرتين:

- **تعميم الخطاب:**

وذلك أنّ التذييل يرِدُ على صورة من الاستقلال تصلح لتوجيه خطاب مفتوح، ومن أجل هذا نصُّوا على أنه "ينبغي أن يُستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة لأن تلك المواطن تجمع البطيءَ الفهمِ والبعيدَ الذهنِ والثاقب القريحة والجيد الخطاب، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد توكّد عند الذهنِ اللَّقِنِ وصحَّ للكليل البليد"[1]. قلت: ولا أمثَلَ لصورة هذا الخطاب من موقف الخطاب القرآني المفتوحِ أبدا.

ولأجل هذه النكتة من طلب العموم وتوخّي إفهام أصناف الناس ما تنوَّعت وتدرَّجت وظائفُ التذييل البلاغيةُ السابقةُ الذِكرِ بما يناسب المقامَ التداوليَّ ومستوى المتلقي= من الإيضاح "للكليل البليد" الذي لم يفهم أولا، إلى تقرير المعنى وتوكيده لمن فهم.

(١) العسكري. ص٣٧٣.

ولأمرٍ ما كان من التذييل ما يخرج مخرج الأمثال في تمام "الاستقلال وفشوّ الاستعمال"[(١)] أي القابلية للفشوّ[(٢)] حتى يشيع ويسير في الناس، إذ قابلية الفشوّ هذه من سمت الأمثال، وجريانُ التذييل مجراها محصِّلٌ لعموم الخطاب من هذا الوجه.

- **دفع التوهم:**

والتوهم حالةٌ حاصلة في ذهن المتلقي بإزاء الخطاب، وهو بخلاف "الإيهام" الناشئ عن اشتباه الخطاب في ذاته.

ولكل واردٍ منهما دافع، فالتذييل "يدفع التوهم، والتكميل الذي يسمى احتراسا يدفع الإيهام"[(٣)]، ففي التذييل تركيز على موقف المخاطَب ودرجة يقظته واستيعابه، ومن وظيفته دفعُ العوارض النفسية الحائلةِ دونَ سلامة الفهم والتي يجمعها اسم "التوهم".

وهذا التوهم الذي يدفعه التذييل له صور يتحقق فيها "وذلك حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلا عن سماعه أولا فيكررَه ليسمعَه ثانيا فيتقرر ويبلغ الحكمُ إلى السامع كما أُريدَ، وكذلك حيث يخافُ بعد سماعه أن يَحملَه على غير معناه غلطا أو تجوُّزا"[(٤)]، ويذكر الإنبابي أنّ من وظيفة

---

(١) التفتازاني ب. ص٢٩٤، والتفتازاني أ. ٢٢٧/٣.

(٢) اعترض ابنُ يعقوب المغربي عبارةَ السعد فقال: "وأما فشوّ الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه" (المغربي ٢٢٨/٣). **قلتُ:** لا وجه لهذا الاعتراض؛ إذ مقصودُ السعدِ القابليةُ للفشوّ – كما أوضحتُه في المتن – لا حصولُه وتحققُه ابتداءً.

(٣) الكفوي. ص٥٦، وانظر: التهانوي. ١٠٨/١.

(٤) المغربي. ٣٦٧/١.

التذييل "دفع توهمِ السامع المجازَ أو الغفلةِ عن السماع أو اللهوِ"[١]، وهذه المدفوعات كلُّها من آفات تلقِّي الخطاب كما هو بيِّن، واندفاعُها بالتذييل حاصل بما فيه من نكتة "الإيضاح" السابقة الذكر. وهذا هو الموطن المناسب لظهور فائدة وظيفة الإيضاح البلاغية؛ إذ يُستثمر هذا الإيضاح تداوليا لتقويم موقف التلقي ودفع عوارضه ورأمِ الانقطاع الاتصالي الناشئ عن غفلة المخاطب أو سهوه أو بلادته وكلالِ ذهنه.

(١) الإنبابي. ٣/٣٩٠، وانظر: الدسوقي. ٣/٢٣١.

ثالثا: الشروط النحوية للتذييل البلاغي:

ليس كلُّ تركيب يصلح لأداء وظائف التذييل المذكورة، وإنما ثَمّ محدِّداتٌ نحوية ينبغي أن يستوفيَها التركيبُ حتى يصلح تذييلا. وأرى أنّ هذه المحددات تنتظمها الشروط الآتية:

١. شرط الإسناد:

والمقصود أنّ التذييل لا بدّ أن يكون بجملة نحوية إسناديّة تامة؛ اسمية أو فعلية، ولا يكون ببعض جملة.

ولأجل هذا الشرط ما اطَّرد في عبارات البلاغيين عن التذييل أنه "تعقيب جملة بجملة..." أو "أن يذيل المتكلم كلامه بجملة..." كما مرّ.

وفي معرض تحرير الفرق بين التذييل وما يقاربه من صور التعبير البلاغي قُرِّر أن الإيغال يختلف في أنه "قد يكون بغير الجملة"(1)، وكذلك التكميل والتتميم كلٌّ منهما "قد يكون بغير الجملة بخلاف التذييل"(2) حتى صرّح الدسوقي بأن "الشرط في التذييل كونه بجملة عقب أخرى"(3) وأنه "مختص بالجملة"(4).

٢. شرط الاستئناف:

وهو شرط ظاهر الصلة بوظائف التذييل البلاغية والتداولية؛ فجملة التذييل تأتنف توكيدا وتقريرا وإيضاحا على ما سبقها طلبا لعموم الخطاب ودفعا للتوهم.

---

(١) ابن أبي الإصبع. ص٣٩٢، وشروح التلخيص. ٢٢٥/٣، وابن معصوم. ص٢٨٦.

ملحوظة: أعزو إلى مجموع "شروح التلخيص" ما اتّفق فيه مذهب مؤلِّفيه جميعا (القزويني والسبكي والمغربي والتفتازاني والدسوقي)، وإلّا عزوتُ لكلٍ منهم منفردا.

(٢) شروح التلخيص. ٢٣١/٣ و٢٣٦. وابن معصوم. ص٢٨٦.

(٣) الدسوقي. ٢٤٢/٣.

(٤) الدسوقي. ٢٣١/٣.

والاستئناف هاهنا عبر عنه بعضهم بـــ"الاستقلال"[١] أي أن تكون جملة التذييل إسنادا تاما ولا تكون جزءَ إسناد سابقٍ أعمّ.

ومما يدعم هذا الاستقلال شيوع وضعِ الظاهر موضعَ المضمر في جملة التذييل القرآني شيوعا واضحًا؛ كما في قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾البقرة: ١٠٥، وقوله ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾آل عمران: ١١، وقوله ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾النساء: ١٢.

وقد علل المفسرون هذا الوجهَ من العدول بمناسبة ما تستحقه جملةُ التذييل من استقلال واجتماع لكي تكون جملةً "مستقلة بنفسها غير متوقفة على غيرها حتى تصلح لأن يُتَمَثَّل بها وتستحضرها النفوسُ وتحفظها الأسماع"[٢].

وقد علّق عبدُ القاهر (ت٤٧١) على بيتين في الحماسةِ وُضع فيهما الظاهرُ موضعَ الضمير قائلا "وقد زاد هذا أمرَ القطع والاستئناف تأكيدا بأن وضع الظاهر موضع المضمر... وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مَأتَى ما ليس قبلَه كلامٌ"[٣].

---

(١) انظر: الزركشي. ٦٨/٣، والتفتازاني ب. ص٢٩٤، والتفتازاني أ. ٢٢٧/٣.
(٢) ابن عاشور. ٤٨/٤ ومواضع أخرى، وأبو السعود. ١٨٧/٢ ومواضع أخرى.
(٣) عبد القاهر. ص٢٣٦.

والإظهارُ في موضع الإضمار يفيد - إلى تأكيد الاستئناف — تكريسا لوظائف التذييل البلاغية المتقدمة؛ ذلك أنّ أظهر الأغراضِ السياقية لهذا الإظهار زيادةُ التقرير والتمكين(١).

ومن أماراتِ الاستقلال الظاهرةِ في جملة التذييل كذلك سبْقُها غالبا بعلامة أولوية الوقف (قلي)؛ إرشادا للقارئ إلى أنّ تمام استقامة المعنى= بالوقف والائتناف.

وفي هذا المعنى؛ أعني كون جملة التذييل ائتنافا، كان اشتراطُ جماعةٍ من البلاغين ألا يكون لجملة التذييل محلٌّ من الإعراب؛ فقد قال السعدُ إنّ "التذييل يُشترط فيه أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب" وذكر أنّ الخطيب القزويني "أشار إلى اشتراطه بالأمثلة لأن جملة التذييل فيها لا محلّ لها من الإعراب، فيكون معناه على هذا: تعقيب جملة لأخرى لا محل لها من الإعراب للتأكيد"(٢).

وعلّق ابنُ يعقوب المغربي والدسوقي والبناني على ذِكر الخطيب "الجملة" في تعريف التذييل: "أي لا محلّ لها من الإعراب"(٣)، وصرّح المغربي والدسوقي بهذا الاشتراط في معرض التفريق بين التتميم والتذييل فذكرا "أنّ شرطنا في جملة التذييل أن لا يكون لها محل من الإعراب"(٤).

(١) انظر: شروح التلخيص. ٤٥٧/١، والزركشي. ٤٨٢/٢، والسيوطي ب. ٢٧٤/١.
(٢) التفتازاني أ. ٢٤٧/٣، وانظر: الدسوقي. الصفحة نفسها.
(٣) المغربي والدسوقي. ٢٢٥/٣، والبناني. ٣٨٨/٣.
(٤) المغربي والدسوقي. ٢٣٦/٣.

ومعنى عدمِ المحلِّ عدمُ الارتباط الوظيفي – نحويًا- بين جملة التذييل وما تُذيّله، فليست "تتميما" لدلالة ما سبقها مثلا وإنما هي كلامٌ مؤتَنف مستقلُّ الفائدةِ والغرض.

فائدة: اعترض التقي السُّبكي على اشتراط عدم المحل مستدلا بما استشهد به الخطيب في الإيضاح من قول المتنبي:

وما حاجةُ الأظعانِ حولك في الدُّجى إلى قمرٍ مـــا واجدٌ لك عـــادِمُه

قال: "قوله (ما واجد لك عادمه) جملةٌ لها محلُّ الجر على النعت لقمر"[(١)].

قلتُ: وهذا عجيبٌ من السبكي على تقدُّمه وإمامته؛ فإن التخريج الذي ذكر- وإن كانت الصناعةُ تحتمله – يُفسد مذهبَ المتنبي هاهنا في تنكير القمر، وإنما الوجه القطع والائتناف، ولا يصح المعنى على اعتبار الجملة المذكورة نعتًا، وهذا مما لا يُنازَع في مثله. فتأمّل!

٣. شرط خبرية الإسناد:

وهذا شرطٌ استثبتُّه بالتأمُّل الطويل لمواضع التذييل في القرآن والشعر، فإنك غيرُ واجد في جملة التذييل إلا إسنادا خبريا أو إنشاءً صوريّا حقيقتُه الخبرُ، وهذا الشرط يقتضيه النظر الصحيح؛ إذ كيف يكون التذييل إنشاءً وطلبا وإنما وجهُه التوكيد والإيضاح وهو على المعنى المتقدِّمِهِ كالحاشية!

---

(١) السبكي. ٣/٢٤٦-٢٤٧.

المبحث الثاني: الأنماط التركيبية للتذييل القرآني.. رصدٌ وتحليل

وهذه هي الملحوظة الأساسيّة التي قامت عليها هذه الدراسة؛ أنّ ثمّةَ أنماطا تركيبيةً محددةً تُشكِّلُ البنيةَ الحاملة للتذييل البلاغي في القرآن الكريم، والوجهُ هنا أن نحاول رصدَ هذه الأنماطِ وتحليلَها وبيانَ قيمتِها الدلاليةِ ودورِها في أداء وظائفِ التذييل التي تقدمَ تحريرُها نظرا.

وقد أجريتُ استقراء ناقصا شمل سُوَرَ "البقرة" و"آل عمران" و"النساء" لاستخراج مواضع التذييل من أواخر الآي وتصنيفها وتحليلها على ما يأتي. و لم أقم بمسح تام على كل النص القرآني لأنّ ذلك – مع مشقّته البالغة – مما يُغني عنه النظرُ في جملةٍ صالحةٍ منه كالتي اخترتُها، إذ ليس مقصودُ الإحصاء هاهنا تحصيلَ قيمةٍ رياضية محددة، وإنما الغرضُ إراءةُ الحضورِ النسبي للتذييل البلاغي في النص وأنماطِه الشائعة ودلالاتِه، وهذا مما يحصّله الاستقراءُ الناقص.

وقد جردتُ في سبيل هذا الإحصاءِ معظمَ كتب التفسير المطبوعةِ للاستيثاق والائتناس والاستعصام من دعوى الخرص والتقوُّل في النص القرآني، لكنني لم أجد عنايةً برصد التذييل البلاغي في النص الكريم إلا لدى أربعةٍ من متأخري المفسرين هم: أبو السعود العمادي (ت٩٨٢) وشهاب الدين الألوسي (ت١٢٧٠) وجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢) والطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣)، على حين خلت بقية التفاسير من الاحتفال بهذه الظاهرة ومنها مجموعةُ التفاسير الكبرى ذاتُ الاهتمام اللغوي كتفاسير الفخر الرازي والزمخشري وأبي حيان ومن إليهم.

وعلى الرغم من اختلافي مع كُلٍّ من أولئك الأربعة في عدةٍ من المواطن التي رأيتُهم أدخلوا في التذييل ما ليس منه مما هو أشبه بظواهرَ وأساليبَ بلاغيةٍ أخرى كالإيغال والاحتراس مع إهمال كثير من الشواهد القوية الظاهرة للتذييل= أُسجِّل هاهنا أنَّ أضبطَ القوم لحدّ التذييل - على ما اتفق عليه جماعةُ البلاغيين - في جملة ما أورده - وإن لم يكن مستوعِبا - هو الشهاب الألوسي، الذي كان رصينا وأصيلا في تتبعه لهذه الظاهرة، وبدا متحررا بوضوح من مداره في فلكِ أبي السعود وتأثرِه الشهير به.

وقد أسفرت عمليةُ الإحصاء المذكورة في نطاق الاستقراء عن حضورٍ طاغٍ للتذييل البلاغي في آي القرآن الكريم؛ فمن جملة اثنتين وستين وستِّمِائة آية (٦٦٢) شملها الاستقراء - هي مجموع آيات السور الثلاث - خَتم التذييلُ اثنتين وثمانين ومائةَ آية (١٨٢)، بما تتجاوز نسبتُه ربعَ مجموع الآيات (٢٧،٥%)، وهي نسبة كاشفة ومستيقظة للفِكر لضخامتها أنْ تكونَ لظاهرةٍ بلاغية واحدة.

أما الأنماطُ التركيبية للتذييل فلا نعني بها قِسمةً إعرابيةً ثُنائية بين نوعي الجملة، وإنما المقصود بالأنماط صورُ التركيب المتكررةُ؛ وهو معنى يتسعُ ليشمل أساليب متنوعة كالنفي والاستفهام والشرط من غير نظرٍ إلى المآل الإعرابي للأسلوب بين الاسمية والفعلية.

وقد كشف التحليل أمرا ثمينا مثيرا للنظر؛ هو أنّ قائمةَ أنماطِ التذييل التركيبية بالغةُ القصر، وأنّ منها نمطا واحدا سائدا غالبا يمثّل الطبقةَ الشائعة منه، وإلى

جواره أنماطٌ أخرى خافتة، وأنّ حظَّ كلٍّ يرتبط باتساع طاقته لتنوّع الدلالات السياقية للتذييل.

وثَمّ أمرٌ آخر؛ أن هذه الأنماطَ - التي سنوردها تباعا - كنتُ استظهرتُها من النظر في مجموع ما أورده البلاغيون من شواهد التذييل الشعرية — وقد جمعتُها وصنّفتُها[1] - ثم بتأمُّلٍ من زمنٍ لموارده في القرآن الكريم، ولما اختبرتُ هذا هاهنا بالاستقراء صحّ لي أنه لا يكاد التذييل البلاغي يخرج أصلا عن هذه الأنماط التركيبية، في القرآن أو في غيره.

---

(١) لم أجد في جملة ما استشهد به البلاغيون لظاهرة التذييل شيئا يخرج عن الأنماط النحوية المذكورة هنا. (انظر مثلا بابَ التذييل عند كلٍ من: العسكري وابن منقذ وابن أبي الإصبع والسجلماسي والحموي والنويري والقزويني والعلوي والسيوطي).

الطبقة الأولى: الجملة الاسمية المثبتة وأنماطها الفرعيّة:

استأثَرَ هذا النمطُ التركيبيُّ منفردا بمعظم شواهد التذييل؛ إذ ورد التذييل على صورة الجملة الاسمية المثبتة في إحدى وثلاثين ومائةِ آية (١٣١) بنسبة (٧٢%) على حينَ توزَّعتْ بقيةَ الشواهدِ الأنماطُ التركيبيةُ الأخرى.

وقوةُ قيامِ هذا النمط على وظائف التذييل ظاهرةٌ؛ فأمرُ أهلِ اللغة جميعٌ على دلالة الجملة الاسمية على الثبوت والدوام[1] وأنّ مجردَ الإسناد الحاصل فيها مُنبِئٌ عن إثبات المسند للمسند إليه بما يدعم وظائف التقرير والتوكيد التي يحملها التذييل.

ومناسبةُ الجملة الاسمية للتذييل تُلحظ كذلك من ظهور الاستئناف فيها وأنه "فيها أظهر منه في الفعلية"[2] لأنها أقوى استقلالا بالفائدة.

وفي هذا الصدد يعقد عبد القاهر فصلا يشرح فيه أنّ بناءَ الكلام على مسندٍ إليه مبتدأ= يكونُ من غرضه التحقيقُ والتوكيد، مصرِّحا بأنّ "تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه والتحقيق"[3] و"يقتضي تأكيدَ الخبر وتحقيقَه له"[4]، وأنّ إيرادَ المحدَّث عنه (المسند إليه/ المبتدأ) بين يدي الخبرِ الجملةِ الفعلية "لا محالةَ أشدّ لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق"[5] وأنّ

---

(١) انظر مثلا: شروح التلخيص. ١٤٨/٣، وأبو السعود. ١٦٩/٢، والخفاجي. ٨١/١، وابن عاشور. ١٤٠/١.
(٢) القزويني. ١٥٦/٣، والمغربي والدسوقي. ١٥٠/٣.
(٣) عبد القاهر. ص١٣١.
(٤) السابق. ص١٣٣.
(٥) السابق. ص١٣٢.

صياغةَ الكلام على هذا النمط التركيبي "يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام"[(١)]، ويشرح السكاكي ذلك بأنّ تقدّم المبتدأ على خبره الجملة الفعلية يعقد بينهما حكما إسناديا، ثم إذا كان خبر المبتدأ "متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير على المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة"[(٢)] أي أنّ الضمير العائد من الجملة الفعلية على المبتدأ يرسّخ العلاقة الإسنادية بينهما.

وقد حلّل عبدُ القاهر كلَّ هذا بأمثلةٍ ساقها وحلَّلَها كثيرةٍ. وجديرٌ بالذكر أن يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥) كأنه استنسخ هذا الفصلَ مع تصرُّف وإعادةِ صياغة ليتفق مع عبد القاهر في أنّ من مقصود الجملة الاسمية "التحقيق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه فيه ريب ولا يعتريه شك"[(٣)].

ولم تَرِدِ الجملة الاسمية المثبتة هاهنا على غِرارٍ واحد، وإنما وردت مطلقةً ووردت مقيدة (بإنّ) و(كان) دون بقية النواسخ، وهذا ما أنتج ثلاثَ صور أو ثلاثة أنماط تركيبية فرعية، هذا تفصيل الحديث عنها:

---

(١) السابق. ص١٣٢.
(٢) السكاكي. ص٢٢١.
(٣) العلوي. ١٦/٢.

النمط الأول: الجملة المطلقة:

وهي التي قوامها المبتدأ والخبر من غير أن يدخل عليهما ناسخ، وهذا ما يجعلها أحرى وأقومَ بالوظائف الدلالية الآنفةِ الذكر للجملة الاسمية المثبتة، ولعلها لأجل هذا كانت أكثرَ أنماطها حضورا في تذييلات الآي؛ فقد وردت ستا وستين مرة (٦٦)، بما يزيد عن نصفِ مواضعِ التذييل بالجملة الاسمية المثبتة في نطاق الاستشهاد كما مَرّ، ويزيدُ أيضا عن ثلث جميع مواضع التذييل ثَمّةَ (بنسبة ٣٦%). والنظرة التحليلية إلى شواهد هذا النمط تفصح عن عدد من الملحوظات التركيبية الدالة:

<u>أولا</u>: ثمة مسندٌ إليه واحد اعتمدت عليه معظم جمل التذييل هاهنا؛ هو لفظ الجلالة "الله" (في خمسين موضعا) أو ضميره البارز المنفصل (في خمسة مواضع)، وهذا إسناد كاشف عن طبيعة التقرير الذي يستهدفه التذييل في هذا النمط التركيبي؛ بِردّ كل القضايا والحوادث والمواقف والأحكام الواردة في سياق النص القرآني إلى من ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، ليقدّم التذييل تقريرا حاسما بالموقف الإلهي من الأمور المذكورة، يرُدُّ به النفوسَ إلى الفهم السليم لحركة الكون والحياة مهما تعقدت تصاريفها وتشابكت مجاريها؛ فكلٌّ ذلك صائر أمره إلى الله ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾.

وإنما غلب هذا الاسم الكريم (لفظ الجلالة) على موضع المسند إليه دون سائر الأسماء الحسنى لأنه "أعظم الأسماء التسعة والتسعين، لأنه دال على الذات

الجامعة لصفات الإلهية كلها حتى لا يشِذّ منها شيء"[١] ودالٌّ كذلك "أنّ الله تعالى له جميع معاني الألوهية وهي كمالُ الصفات والانفراد بها وعدم الشريك في الأفعال"[٢]، فهذا الاسم العظيم إذن "أكبر الأسماء وأجمعها للمعاني"[٣]. وهذا يدلك على مركزية هذا الاسم الكريم وخلاقتِه لأن تُسند إليه وتُردُّ سائرُ الأسماء والصفات الإلهية. ويقفُك على هذه المركزية أيضا أمور:

١. أن سائر الأسماء الحسنى – كالكريم والقدير والبصير – قد يوصف الناس بمثل أوصافها مع التسليم باختلاف الحقيقة، أما هذا الاسم "فخاص خصوصا لا يُتصوَّر فيه مشاركة لا بالمجاز ولا بالحقيقة، ولأجل هذا الخصوص يوصف سائر الأسماء بأنه اسم (الله) ويعرف بالإضافة إليه"[٤].
٢. أن جماعة المحققين رجّحوا في هذا الباب أنّ هذا الاسم "كأسماء الأعلام موضوع غير مشتق"[٥]، حتى لقد قال الزجاج "وعلى هذا القول المعوَّل، ولا تعرِّج على قول من ذهب إلى أنه مشتق ..."[٦]، وهذا يعني أنه أصل لم يؤخذ من غيره.

---

(١) الغزالي. ص٤٠.
(٢) السعدي. ص١١٣.
(٣) البيهقي. ٥٦/١.
(٤) الغزالي. ص٤٠.
(٥) انظر: البيهقي. ٥٦/١، والغزالي. ص٤٠، والرازي. ص٨٠.
(٦) الزجّاج أ. ص٢٥.

٣. أن أحدَ أشهرِ قولين للعلماء في اسم الله الأعظم= أنه "الله"[(١)]، وقد فصّل أبو حامدٍ الغزاليُّ اثني عشر دليلا في ترجيح هذا القول[(٢)].

ثانيا: أما المسند فيسترعي الباحثَ النظرَ كونُه من الأسماء الحسنى والصفات العلى – صراحةً أو إشارة – في أربعة وخمسين موضعا، وهي نسبة تكاد تطابق نسبة ورود لفظ الجلالة مسندا إليه.

ومما يدعم وظيفة التذييل التقريرية هاهنا أن عامة الأسماء الحسنى واردة بصيغة الصفة المشبَّهة – على الأصل – (كرحيم وسميع وعليم وقدير وخبير وعظيم...)، ومعلومةٌ دلالةُ الصفة المشبهة على الثبوت واللزوم.

نعم؛ ورد الخبر جملةً فعلية في اثني عشر موضعا، لكنّ الفعل كان فيها كلِّها مضارعا دالا على صفة من صفات الله الفعلية (مثل: يهدي، يحب، يعلم)، بما يفيد استمرارا تجدديا لا يخرج عن المسار العام للتقرير.

وما تقدم من ثبات المسند إليه (لفظ الجلالة) مع تنوع المسند داخل إطار الأسماء والصفات= يقفُك على دلالة سياقية ثمينة لاستعمال هذا النمط من التركيب تذييلا للآي؛ إذ يمثل سلسلةً نصية من التقريرات التي تربط كل الحوادث والأحكام والمواقف وتردُّها إلى أسماء الله وصفاته المتنوّعة بما يُظهر

---

(١) الغصن. ص٩٥.

(٢) انظر: الغزالي. ص٦٥-٦٩.

هيمنةَ الله المطلقة على كل موجود وانفتاحَ دلالةِ لفظ المسند إليه (الله) الجامعةِ لاستيعاب مقتضى كل اسم وصفة والتحقّق بمعاني الكمال فيها.

وعلى هذا القَرِيِّ خذ ما شئت مثلا؛ ومن أبيَنِ ذلك ما في وصف الله تعالى للمنافق وسلوكه: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ ﴾ ثم جاء التذييل ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ البقرة: ٢٠٥، في صورة الجملة الاسمية المطلقة بغرضِ تقرير البنية الحملية المختارة – كراهة الله للفساد – واعتمد التذييلُ موضوعا منطقيا جديدا هو لفظ الجلالة؛ للالتفات بالمتلقي إلى جهة جديدة للخطاب يتقرر فيها الموقفُ الإلهي الذي يقدمه الخبرُ (لا يحب الفساد) في إيجاز تركيبي مكتظّ بالدلالات؛ إذ يدل افتتاح بنية التذييل بلفظ الجلالة موضوعا= على رقابة الله الدائمة وإحصائه تفاصيلَ سعيِ المفسدين، وعلى الميزان الحقيقي للعمل وهو رضا الله عنه أو سخطُه، ويطمْئِن المؤمنين أن الله تعالى لكل مُفسد بالمرصاد فلا يضيِّعُ أولياءَه. ويدل إفرادُ ذكر (الفساد) مفعولا في جملة الخبر على اشتماله كلَّ معاني السعيِ بالشرّ، وعلى نهي الله تعالى الضمني عنه وتهديد الساعين به والراضِيهِ لوقوعهم في مكارهِ الرب جلَّ وعلا.. كلُّ هذه الدلالات وغيرُها يحملها هذا المكوِّن التركيبي الموجَزُ للتذييلِ، فتأمَّل.

وفي تذييلٍ آخر يقول الله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وقد ورد هذا التذييل في نطاق الدراسة في موضعين من سورة البقرة؛ الأول بعقب قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا

وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ البقرة: ٢١٦ والثاني بعقب وصاةِ الله المؤمنين ألا يعضُلوا المطلقاتِ بعد تمام العدة ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ البقرة: ٢٣٢، وعلى الرغم من تباعد موضوعي الآيتين يَجمع التذييلُ فكر المتلقي وعقلَه على أصل المسألة الكبير الذي هو معقِدُ الحكمة المستمرُّ في كل التشريعات الإلهية مهما تباعدت بها التفاصيل؛ فهاهنا طلاقٌ ونكاح، وثمةَ قتالٌ واحتراب، ويا بُعد ما بين البابين، غير أنّ الجملةَ الاسمية التقريرية المذيِّلة تَرجعُك بمبتدئها – لفظ الجلالة – إلى مصدر الأحكام الذي له الحكمة البالغة وتستيقظُك إلى ما يجب منك إزاءَ أحكام الله من التسليم والإذعان دون اكتراث لنوازع النفس البشرية؛ من حب القتال أو كراهته ومن الالتذاذ بالعضل والحرمان نكايةً في المطلِّق أو ظلما محضا للمطلَّقة، ثم يأتي خبر جملة التذييل هذه مفسِّرا بأوجز حرفٍ موجِبَ التسليم والانقياد؛ وهو أن الله تعالى "يعلم"؛ ففوق حسابك القتالَ بمنطق الحب والكره يقدِّر الله ويشرع بمنطق المصلحة خيرا وشرا، وفوق انجراف الولي مع شهوة العضل والانتقام يشرع الله بمنطق العلم بما فيه الخير والمنفعة للزوجين والأولاد والمجتمع مِن بَعدُ. ولا أبيَنَ لهذه المفارقة في التقدير والتشريع من هذه المقابلة الحادة في جملة التذييل بين المبتدأين والخبرين (الله/ أنتم – يعلم/ لا تعلمون).

ويقول الله عزّ وجل في موضع آخر ﴿ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ آل عمران: ١٥٢ تذييلا على سرد طويل لمواقفَ وصورٍ من الإنعام والتفضل الإلهي=

يمتدُّ متخللا السورة حتى يتركز في هذه الآية عبرَ مجموعةٍ من الأفعالِ ذات الخطاب المباشر (صدقكم وعده – تحسونهم بإذنه – أراكم ما تحبون – صرفكم عنهم – عفا عنكم)، وتأتي جملةُ التذييل الاسمية الشديدةُ الإيجازِ لتقرير المعنى الجامع المذكور، وافتتاحُ هذه الجملة بلفظ الجلالة مسندا إليه= ينتج ربطا محكما بأول الآية حيث لفظُ الجلالة مسندٌ إليه أيضا: "صدقكم الله وعده"، ويجيءُ الخبر "ذو فضل على المؤمنين" مكتفيا بمجرد إثبات جنس الفضل منكَّرا، وذلك أبلغُ في الخطاب؛ فإن تنكير (الفضل) هاهنا يتركه شائعا؛ فأما المؤمن فيعلم أنّ ﴿ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٧٣ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾آل عمران: ٧٣ -٧٤ وأما الكافر فلا يرى لله فضلا ألبتةَ ولا ينتفع في هذا ببصرٍ ولا بصيرة، ولأجل هذا ما قيل في هذا الموضع خاصةً: ﴿عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وهذا الإسنادُ الخبري يفيد إلى التقرير ندبا ضمنيا إلى الشكر والحمد وإلى تأمّل مواقع أقدار الله وتدبيره لعباده، ويحمل كذلك تزكيةً لطيفةً للعقول المؤمنة التي تنسب الفضل لأصله ومصدره.

وفي آخر آيات نطاق الاستشهاد في دراستنا هذه يفتي الله عباده في أمر (الكلالة) مفصَّلا ثم يقول تذييلا ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾النساء: ١٧٦، ولا نحتاج إلى إعادة التنويه بالقيمة الدلالية للفظ الجلالة المسنَد إليه غير أنّا نشير إلى نكتة غالبة في معظَم جمل التذييل تقدَّمَت الإشارةُ إليها هي وضعُ المسند إليه الظاهرِ موضعَ الضمير؛ إذ قد تقدَّم ذكرُ لفظ الجلالة هاهنا بما يقتضي الاكتفاءَ بضميره البارز المنفصل إلا أنّ إعادتَه ظاهرا تدعمُ استقلاليةَ التذييل

وتمامَ ائتنافه وتجمع ذهن المتلقي على المحتوى القَضَوي للجملة منتقلا من المسند إليه الظاهر المتكرر (لفظ الجلالة) إلى الوصف المسند الذي يمنحه شبهُ الجملة المتعلِّقُ أقصى معاني الإحاطة والعموم.

وهذه البنية التركيبية تتضمن – فوق تقرير المعنى الإسنادي الظاهر – حثا على دوام المراقبة لمن له تمام العلم والإحاطة جل وعلا، وبثا للثقة والطمأنينة والرضا في نفوس المؤمنين بصدد أمر التشريع والتدبير عموما وأحكام المواريث خصوصا؛ إذ يصدر كل هذا عن العلم الإلهي المطلق المحيط بالعباد وأحوالهم وما يُصلحهم "ألا يعلم من خلق"! ولأمرٍ ما قدّم سبحانه وتعالى لهذا التذييل – بعد ذكر الكلالة وأنّ للذكر حظَّ الأنثيين – بهذه الجملة العميقة الموجزة ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾.

<u>ثالثا:</u> من الملامح التركيبية الدالّة أيضا في نمط جملة التذييل الاسمية بوجه عام تعدّد الخبر، وهي ظاهرة تركيبية شائعة في جملة التذييل القرآني يطَّرد أن تكون بتعدُّد الأسماء الحسنى؛ فمن بين ثلاثةٍ وثلاثين موضعا (٣٣) في نطاق الاستشهاد وقع فيها الخبر من الأسماء الحسنى الصريحة (صيغة الصفة المشبهة)= تعدَّد الخبرُ ثمانِ عشرة مرةً (١٨)، وهي نسبة كبيرةٌ تلوي عنق الباحث ليًّا إلى تأمّلها وتقصّي دلالات هذا التعدّد. ومما فُرِق لي عنه من هذه الدلالات:

١. أن تعدد الخبر/ المسند – عموما – يكرِّس مركزيةَ المبتدأ/ المسند إليه في التركيب، وقد مرَّ أن المسندَ إليه الغالبَ هاهنا – لفظ الجلالة (الله) – يحظى بمركزيّة نوعيّة بين سائر الأسماء

الحسنى، وهاهي ظاهرة تعدد الخبر تضيف مركزيةً تركيبية لهذا الاسم باتخاذِه معتمَدا إسناديا لأكثر من مسند.

٢. تعدُّد الأسماء الحسنى - خصوصا - في موقع المسند له دلالةٌ لطيفة خاصة، أشار إليها ابنُ القيِّمِ الجوزيّةِ في حديثه عن ما يجري صفةً أو خبرا على الرب؛ فذكر في النوع السادس منه أنّ اقتران الاسمين أو الوصفين يحصل عنه صفة كمال جديدة مستقلة زائدة على مفرديها "نحو (الغني الحميد) (العفو القدير) (الحميد المجيد)، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغنى صفةُ كمال والحمد كذلك، واجتماعُ الغنى مع الحمد كمالٌ آخر، فله ثناء من غناه وثناء من حمده وثناء من اجتماعهما" إلى أن قال رحمه الله: "فتأمَّله فإنه من أشرف المعارف"[(١)].

قال العثيمين "والحُسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال"[(٢)]، وضَرَب مثلا قولَه تعالى ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ "فباقتران الاسمين بعضِهما إلى بعض يحصل كمال آخر، وهو عزة في حكمة وحكمة في عزة"[(٣)].

(١) ابن القيّم. ١٦٨/١-١٦٩.
(٢) العثيمين. ص٢٧.
(٣) السابق. ص٢٨.

٣. تعدد الأسماء الحسنى في هذا الموضع قد يكون دفعا لتوهُّم نقصٍ ناشئ عن تصوّرٍ فاسدٍ لمقتضى اسمٍ واحد منفرد؛ فمن دلالة قوله تعالى ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ - مثلا - "أنّ عزتَه تعالى مقرونةٌ بالحكمة، فعزّتُه لا تقتضي ظلما وجورا وسوءَ فعل كما قد يكون من أعزّاء المخلوقين... وكذلك حُكمه تعالى وحِكمته مقرونان بالعزّ الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعترِيهما الذلّ"(١). وسيأتي مزيد بيان لهذا المعنى عند التحليل.

٤. يمثِّل تعددُ الأسماء الحسنى المسندةِ إلى لفظ الجلالة تجلياتٍ مختلفة للذات الإلهية تتقلب بخاطرِ المتلقي في معاني الألوهية وفي جهات كمال الرب المتنوعة وتقدم له جرعة إيمانية كثيفة تختتم الخطاب الجزئيَّ لكل آيةٍ بما يوجز مقصودَه وغايته.

وكلُّ ما تعدّد فيه الخبرُ على هذا الأنموذج صالح للاستشهاد هاهنا؛ من ذلك قولُ الله تعالى ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾البقرة: ٢٤٧ تذييلا لجماعة من الآيات داخلَ نطاق الدراسة تتنوع سياقاتُها لكنها تشترك في اقتضاء هذا التذييل الواحد بهيئته التركيبية؛ فإحداها تذكرُ أنّ اللهَ اصطفى طالوتَ ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ﴾البقرة: ٢٤٧، وتتناول آيةٌ ثانية حُسنَ مجازاة الله للمنفقين ومضاعفتَه أجورَهم ﴿ وَٱللَّهُ

(١) العثيمين. ص٢٧.

يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ﴾البقرة: ٢٦١، وتشير آية ثالثةٌ إلى موعدة الله الذين آمنوا ﴿ مَّغۡفِرَةً مِّنۡهُ وَفَضۡلًاۗ ﴾البقرة: ٢٦٨، وبفضله هذا ﴿ يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُ ﴾البقرة: ٢٦٩، وفي موضع أخير يمتنُّ الله على المسلمين بما اختصهم من الهدى والفضل ﴿ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ ﴾آل عمران: ٧٣.

وتأتي جملةُ التذييل ذاتُ الخبر المتعدِّدِ في غايةٍ من ملاءَمة هذه السياقات؛ فالله تعالى "واسع" (يؤتي ملكه/ يضاعِف/ يؤتي الحكمة/ يؤتي الفضل) لكنّ هذا الوصفَ مقترنٌ بالعلم فلا مظنّة لعطاءٍ عشوائي أو إفضالٍ مع جهلٍ بالحال – معاذ الله! – بل هو تعالى "عليم" يحيط بكل التفاصيل والخفايا، وإنما "يسع" عن "علم"، ولأجل اقتران السَّعة بالعلم جاء المفعول به/ المؤتَى في كل هذه المواضع مع كل الأفعال المذكورة= "من يشاء" إيماءً إلى وصف العلم المصاحِب لِسَعةِ العطاء وما ينشأ عن اجتماع الوصفين من كمال جديد فيه معنى (سعة العلم وحكمة العطاء والتقدير).

ومع تَينك الدلالتين لتعدد الخبر – دفع توهُّم النقص، وإفادة كمال جديد – نلحظ دلالةَ تعظيمٍ للمسند إليه الواحد الذي "يسع" و"يعلم" وتتنوعُ معاني الكمال التام لربوبيته الواحدة.

ومن هذا الباب قولُه تعالى ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾البقرة: ٢٢٥ تذييلا على ذكر عدمِ المؤاخذةِ باللغو وإنما بكسب القلب، وقولُه في موضع ثانٍ ﴿ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾البقرة: ٢٦٣ تذييلا على عظةِ الأغنياء ﴿ قَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٌ مِّن

صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾، ثم في موضع ثالث يقول تعالى ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ النساء: ١٢ تذييلا على جُمَلٍ من أحكام الميراث.

وقد تعدَّد الخبرُ في جمل التذييل هذه غيرَ أنّ الخبرَ الثاني جاء فيهن جميعا اسما كريما واحدا هو "الحليم"، وهذا الاسم – على وضوح معناه– يمس كلًا من هذه التذييلات مسًّا دلاليا مختلفا باقترانه كلَّ مرة مع اسمٍ كريم جديدٍ/ خبرٍ متقدِّم؛ ففي الموضع الأول يقرر الله لعباده أنّه "غفور" من شأنه الصفح والعفو "حليم" لا يعاجل بالمؤخذة والعقوبة، لكنّ اقتران الوصفين يضيف أبعادا دلالية أخرى منها: الإيماء إلى سَعة أمد الإنظار وقبول التوبة، ومنها التهديد بما يعقب طُولَ الأناة من شدة الأخذ.

وفائدةُ ذلك أنْ يُفهمَ أنّ المغفرةَ ليست مطلقةً وأنَّ تأخُّرَ المؤاخذة لا يعني انتفاءَها وإنما هو تجاوزٌ عن المقصِّرين الأوّابين وإملاءٌ للظالمين المصِرّين، وبين التوبة والإصرار يكون مقدارُ المؤاخذة.

وفي الموضع الثاني يقرر الله أنه "غني" لا يتقبَّل الصدقةَ إلا على شرطها "حليم" لا يعجل بإغلاق باب القبول بل يُنظر ويمهل. وإسناد الوصفين هاهنا مقترنين فيه دعوةٌ إلى التوبة عن المنِّ والأذى وترغيبٌ للأغنياء في جمع الحلم إلى الغنى حتى يكتمل سؤدَدُهم باحتمال الأذى والترفُّع عن الاشتفاء من فقيرٍ مسيء.

ويقرِّر المولى سبحانه في الموضع الثالث أنه "عليم" بعباده؛ من التزم بأحكامه منهم ومن انحرف "حليم" لا يعاجل الظالمين في وصاياهم ومواريثهم بالعقوبة؛

وفي اقتران الحلم بالعلم إيعادٌ للظالمين وتنبيهٌ إلى أنّ تأخيرَ المؤاخذة ليس عجزا وإنّما هو حلم وإملاء.

وفي كلِّ هذه المواضع ينشأ من تعدد الخبر - كما هو بيِّنٌ - وصفُ كمال إلهي جديد وتعديدٌ لمعاني الربوبية ودفعٌ لأوهام النقص إذا انفرد الخبر.

وبنحو ما تقدَّم من النَّظَر يمكن تحليلُ كلِّ تذييل تعدَّد فيه الخبرُ بالأسماء الحسنى، وخاصةً ما يترددُ كثيرا في فواصل الآي بما يصنع رابطةً أخرى بينها كتذييلات "غفور رحيم" "سميع عليم" "عزيز حكيم" "عليم حكيم"...، وكلٌّ منها له دلالةٌ مركزية ثابتة لكنّها تتسع لمناسبة عدد كبير من السياقات على امتداد النصِّ القرآنيّ كله، وهذا أمرٌ لسنا بسبيل تقصِّيه، وإنما أرينا وجهَه وضربنا له أمثالا.

النمط الثاني: جملة (إنّ):

هذه هي الصورة التركيبية الثانية لجملة التذييل الاسمية المثبتة، وهي التي تلي الصورة السابقة – الجملة المطلقة – شيوعا في التذييل القرآني، إذ وردت في نطاق البحث تسعا وأربعين مرة (٤٩) ممثِّلة نسبة (٣٧،٥%) من مواضع التذييل بالجملة الاسمية المثبتة و(٢٧%) من جملة مواضع التذييل كلها، وتستأثر مع سابقتها بنحو ثلثي مواضع التذييل في نطاق البحث (٦٣%)، وهي نسبة تثير التأمل وتفسِّر طولَ وقوف هذه الدراسة أمام هاتين الصورتين تحديدا.

وإذ كانت هذه الصورة فرعا على الصورة السابقة – المطلقة – فإنّهما تشتركان في معظم الملامح التركيبية وتنفرد هذه ببعض الملامح، ولأجل هذا لن يطول وقوفنا أمام الملامحِ السابقةِ المعالجة إلا بقدر ما تقتضي الحاجة:

أولا: اعتمدت معظم جمل التذييل هاهنا مسندا إليه واحدا هو لفظ الجلالة أو ضميرُه، وقد وقع ذلك في خمسة وأربعين موضعا (٤٥)، وهذا التكرار دالٌّ على طبيعة الإسناد الذي يقوم عليه التذييل بجملة (إنّ). وقد تقدم في الصورة السابقة تناول هذه المسألة بما يغني عن الإعادة.

ثانيا: أما المسند/ الخبر فنلحظُ مجيئَه من الأسماء والصفات الإلهية – صراحة أو ضمنا – في خمسة وأربعين موضعا (٤٥) هي ذاتُها المشار إليها في الملمح السابق؛ وردت صريحةً في خمس وثلاثين آية (٣٥) وفي صورة فعل يدل على صفة في عشر آيات (١٠). وهذه الملحوظة سبق تحليلُها والتمثيلُ لها بما لا مزيد عليه.

ثالثا: ومما يُلحظُ هنا كذلك مجيءُ المسند/ الخبر متعددا في نحو نصف هذه المواضع (واحدٍ وعشرين موضعا)، وهذه النسبة تكاد تطابق مثيلتها في نمط الجملة الاسمية المطلقة كما تقدّم. وقد تلبَّثنا ثَمّ أمام هذه الظاهرةِ ودلالاتِها وتحليل بعض شواهدها.

هذه الملامح التركيبية الثلاث (طبيعة المسند إليه - طبيعة المسند - تعدد المسند) هي المشتركة بين هذا النمط وسابقه، وقد ضربنا قبلُ أخماسًا لأسداس فنُرَى أنْ قد أشبعناها ثَمّ كلاما فلا وجهَ لإعادته هاهنا. أمّا ما ينفرد به هذا النمط من ملامح - بحكم اشتماله على صورة النمط السابق وزيادة - فنشرع في بيانه فيما يأتي:

رابعا: وجود (إنّ) في صدر الجملة الاسمية المذيِّلة له دلالات تركيبية مميَّزة، منها:

١. أنها تفيد التوكيد، والتوكيد - كما تقدم - وظيفة أساسية من وظائف التذييل البلاغي.
٢. أنها، على الرغم من كونها حرف صدارة واستئناف، "تُفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا، فأنت ترى الكلام بها مستأنَفا غيرَ مستأنَف، ومقطوعا موصولا معا"[1]، فهي تجمع بين ملاءَمة استقلالية التذييل والمحافظة على اتصال النص وتماسكه فـــ"ترى الجملة إذا هي دخلَت ترتبط بما قبلها وتأتلفُ معه وتتّحدُ به، حتى

---

(١) عبد القاهر. ص٢٧٣.

كأنّ الكلامين قد أُفرِغَا إفراغا واحدا وكأنّ أحدَهما قد سُبك في الآخَر"[١]، وهذا من عبقرية استئناف التذييل بـــ(إنّ) التي تجري بجملتها مجرى التعليل لما قبلَها.

خامسا: من الملامح التركيبية كذلك غلبة وجود ضمير الفصل إذا كان اسمُ (إنّ) ضميرَ لفظ الجلالة؛ حيث ورد في سبعة مواضع من جملة المواضع التسعة التي جاء فيها اسم (إنّ) ضميرا، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٣٧ ، ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾البقرة: ١٢٧ ، ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾آل عمران: ٨. وهذا الحضور القوي لهذا الضمير يستدعي تأمُّل دلالاته التركيبية الآتية التي تدعم وظيفة التذييل:

١. إفادة القطع بالإسناد الخبري: إذ المتواتر بين النحاة أن الغرض الأساسيّ من إيراد ضمير الفصل هو بيان أنّ ما بعده خبرٌ مسندٌ لا تابِع، حتى لا يدخل الاحتمال على السامع بأن الإسناد لم يتمَّ بعدُ، قال الصبان: "وسمِّي فصلا لفصله بين الخبر والصفة... وعمادا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة"[٢].

٢. التوكيد: فهو يُقوّي معنى المسند إليه المتقدِّم الوارد في صورة ضمير لفظ الجلالة، حتى إنه يجوز أنْ يُعرب حينئذ توكيدا لفظيا،

---

(١) عبد القاهر. ص٣١٦.
(٢) الصبان. ٤١٧/١.

قال ابن هشام "وعلى ذلك سمّاه بعضُ الكوفيّين دعامةً لأنه يُدعم به الكلامُ أي يُقوَّى ويُؤكَّد"[(١)].

٣. القصر والاختصاص: فقد ذكر الزمخشريُّ في تفسير قوله تعالى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ البقرة: ٥ أنّ من وظيفة ضمير الفصل هاهنا "التوكيد وإيجاب أنّ فائدةَ المسند ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره"[(٢)]. والمحكَمُ عند جماعة البيانيِّين أنّ الفائدةَ الكبرى من توسُّط الفصل بين المسند إليه والمسند تخصيصُه به[(٣)].

وكل هذه الدلالات الثلاث تدعم خبريةَ جملة التذييل واستقلاليتَها وإفادتَها التقريرَ والتوكيد.

سادسا: من الملامح التركيبية لجملة (إنّ) التذييلية مجيءُ المسند إليه ضميرَ شأنٍ أحيانا، وقد وقع ذلك مرارا لكنْ خارجَ نطاق السور المدروسة، كنحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الأنعام: ٢١ (ومواضع أخرى)، وقوله ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ يونس: ١٧ ، وقوله ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ يوسف: ٨٧.

---

(١) ابن هشام. ص٦٤٥.
(٢) الزمخشري. ٤٦/١.
(٣) انظر: القزويني. ٤٩/٢، وشروح التلخيص. ٣٨٦/١، وانظر: ابن هشام. ٦٤٥.

ووجود ضميرِ الشأن مسندا إليه مبهما هاهنا يدعم دلالات التقرير والتوكيد في جملة (إنّ) التذييلية؛ "فقوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ المؤمنون: ١١٧ يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون= لم يُستفَد ذلك، و لم يكن ذلك كذلك إلا لأنّك تُعلِمُه إيّاه من بعد تقدِمةٍ وتنبيه، أنت به في حُكم من بدأ وأعاد ووطّد ثم بنى ولوَّح ثم صرَّح"[1]، وهذه الدلالة الثمينة لضمير الشأن لا تكون إلا حالَ مجيئه مسندا إليه في جملة (إنّ) تحديدا "بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها"[2].

(١) عبد القاهر. ص١٣٣.
(٢) عبد القاهر. ص٣١٧، وانظر استدلالَه ثمّ لهذا النَظَر.

النمط الثالث: جملة (كان):

وهي أقل أنماط الجملة الاسمية ورودا في التذييل القرآني، فقد وردت ست عشرة مرة (١٦) في نطاق الدراسة بنسبة (٨،٩%) من جملة مواضع التذييل. وأهم الملحوظات التركيبية على هذه الصورة:

أولا: تستنسخ هذه الصورةُ غيرُ الشائعة الملامحَ التركيبية لنمط الجملة الاسمية المطلقة ودلالاتِها المتقدمة الذِكر، حيث:

١. ورد لفظُ الجلالة مسندا إليه في أربعةَ عشر موضعا، وفي الموضعين الباقيين ورد مضافا إلى المسند إليه (﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولًا﴾النساء: ٤٧- ﴿وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمًا﴾النساء: ١١٣).

٢. جاء المسند من الأسماء والصفات الإلهية في الأربعةَ عشرَ موضعا الآنفةِ الذكرِ التي ورد فيها لفظُ الجلالة مسندا إليه.

٣. تعدّدَ المسندُ/ الخبر في عشرة مواضع، وكان تعدُّدُه بإسناد اسمين كريمين إلى لفظ الجلالة.

ثانيا: هذا التفاوت الكبير في الحضور بين هذا النمط والنمطين السابقين يرجع – بداهَةً – إلى الفارق الدلالي؛ فعلى حينِ تدعم الجملةُ المطلقة وجملةُ (إنّ) دلالات التقرير والتوكيد التي يتغيّاها التذييل= تدلّ (كان) في الأصل على حصول الإسناد مقيدا بالزمن الماضي، وهذا المعنى أجنبيٌّ عن مقاصد التذييل.

ثالثا: لماذا إذن وقعت جملة (كان) تذييلا؟

الجواب أنّ (كان) في هذه المواضع خرجت عن دلالتها الأصلية المذكورة إلى دلالة التقرير والإسناد البسيط الذي يفيده نمط الجملة المطلقة من غير تقيُّد بزمن، وقد ذكر النحاة أنه "قد يراد من الزمن في الفعل "كان" الدوامُ والاستمرار الذي يعُمُّ الأزمنةَ الثلاثة، بشرط وجودِ قرينةٍ تدُلُّ على هذا الشمول؛ نحو: كان الله غفورا رحيما"[١]، أي إنّ القرينةَ هنا انتفاءُ القيد الزمني الحقيقي أصلا عن إسناد الأسماء والصفات إلى الله تعالى.

وإذا أضفنا إلى هذا أن جملة (كان) لم تقع تذييلا هاهنا إلا في سورة النساء ذاتِ الفواصل المفتوحةِ= أمكننا أن نتلمَّس سببا من أسباب تلوين التعبير بالجمل التقريرية بين النمط المطلق والمنسوخ بـــ(كان) التقريرية هذه هو مراعاة تناسب الفواصل، بما يحمله هذا التناسب من قيمة إعلامية واتساق نصي.

(١) عباس حسن. ٥٥/١.

الطبقة الثانية: أنماط تركيبية أخرى غير شائعة:

النمط الأول: الجملة الفعلية المثبتة:

من الأنماط القليلة الورود في جملةِ التذييل القرآنية الجملةُ الفعلية المثبتة؛ إذ وردت – في نطاق الدراسة – ست عشرة مرة (١٦) فحسب، بنسبة (٨،٩%) على حين وردت نظيرتُها الاسمية اثنتين وثلاثين ومائة مرة (١٣٢) بنسبة (٧٢%) كما تقدّم. وقد ذكرنا ثَمّةَ أسبابَ هذا التفاوت النسبي الكبير؛ من دلالة الجملة الاسمية على الثبوت والدوام، وظهورِ الاستئناف فيها، وبناءِ الكلام فيها على المسند إليه، وهذا كلُّه مما يلائم بين الجملة الاسمية ووظائف التذييل البلاغية.

أما الجملةُ الفعلية التي هي معدن دلالات الحدوث والحركة والتجدد فلا تناسب – إجمالا – ما في التذييل من تقرير وتوكيد، إذ ليس فيها إلا الإخبار بمطلق الحدث مقرونا بزمن من غير دلالة على توكيد أو اختصاص أو تمكين(١).

ولأجل هذا كان وجودُها تذييلا= بقدر ابتعادها عن دلالاتها الأصلية واقترابها من دلالات الجملة الاسمية، وهذا ما توضحه الملحوظات الآتية:

أولا: خرجت الجملة الفعلية إلى إفادة الثبوت والتقرير في سبعةٍ من مواضع ورودها تذييلا؛ حيث جاء فعلها (كفى) في ستة مواضع – أولها ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ

(١) انظر: العلوي. ١٨/٢.

حَسِيبًا ﴾ النساء: ٦ ، وجاء (خُلق) مرة واحدة؛ في قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾النساء: ٢٨.

وكلا الفعلين دالٌّ هاهنا على الثبوت والدوام وليس إخبارا بالماضي؛ أما (كفى) فهو أشبه بأفعال إنشاء المدح في إثباته معنى التمييز المتأخر – كـــ(حسيبا) في المثال المذكور – لفاعله على جهة التوكيد والمبالغة، ولهذا تطّرد زيادة الباء في فاعله للتوكيد(١).

وأما (خُلق) فيفيد هنا تقريرا وإثباتا بقرينة مجيءِ الحالِ – (ضعيفا) – لازمةً غيرَ منتقلة.

ثانيا: في موضعين آخرين تئول الجملة الفعلية إلى اسمية؛ هما قوله تعالى ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة: ١٩٤، وقوله ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ البقرة: ٢٦٧. فقد دخل الناسخ (علم) على مصدرٍ مُئوّل سد مسد مفعولين أصلهما المبتدأ أوالخبر، وإنما أثبتنا هذين الموضعين ضمن الجمل الفعلية بالنظر إلى تمام الفعل (علم) ورفعِه فاعلا.

ثالثا: في ستة مواضع تقدَّمَ الجارُّ والمجرور الجملةَ الفعلية، كقوله تعالى ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ البقرة: ٢١٠ ، وقوله ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ آل

---

(١) انظر: الزجاج ب. ٥٧/٢.

عمران: ١٦٠ ، وفي هذا تخفيفٌ من سطوة الفعل بتأخيره عن محلّ الصدارة وصرفٌ لاهتمام المتلقي إلى الاسم المجرور.

رابعا: بقي موضع واحد هو قوله تعالى ﴿وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٥. والجملة الفعلية هنا – على الرغم من صدارة الفعل وصراحته – خارجةٌ مخرجَ التوكيد والتقرير للخبر في الجملة السابقة (جملة جواب الشرط: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾).

النمط الثاني: أسلوب النفي:

النفيُ من عوارض الإسناد الخبري، فهو فرع عن الإثبات، وقد أفردناه بالنظر إلى هذا المعنى فيه، وقد ورد تذييلا – في محيط استشهاد البحث – سبع عشرة مرة (١٧) بنسبة (٩،٣%)، وهذه النسبة ليست لها دلالة تركيبية خاصة فإنّ النفي إنما يَرِدُ بحسب اقتضاء السياق له. لكنّ مما يلحظ من النظر في هذه المواضع:

أولا: أنّ النفيَ انتقض بإلا في ثلاثة مواضع (البقرة٢٦٩- آل عمران٧ و١٢٦)، وقد أدرجنا هذه المواضع ضمن مواضع النفي لخروج التركيب القرآني فيها عن الإثبات الصريح طلبا لما في تقدم النفي على الإثبات من زيادة توكيد ودلالة على الاختصاص.

ثانيا: أنّ الجملة الاسمية غلبت على الفعلية فلم تظفر الأخيرة إلا بموضعين اثنين فقط، هما قوله تعالى ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾البقرة: ١٧٥، وقوله ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ﴾النساء: ١٥٧، على احتمال الموضع الأول الاستفهامَ والتعجب.

النمط الثالث: أسلوب الشرط:

ورد الشرط تذييلا هاهنا ثلاثَ عشرة مرة (١٣) بنسبة (٧،١٥%). ومما نلحظه من النظر في شواهده:

أولا: غلبة الجملة الاسمية؛ فقد وردت أداةُ الشرط اسما مبتدأً في اثني عشر موضعا.

ثانيا: لا نجد في هذه الشواهد الارتباطَ السببي مطَّردا بين الشرط والجزاء، بل يكون الأسلوب برمَّته نوعا من الإخبار المحض أحيانا؛ كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ﴾البقرة: ٢١٥، وقوله ﴿ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾النساء: ١٣٥.

النمط الرابع: أسلوب الاستفهام:

وهو أقل الأنماط التركيبية حضورا في جملة التذييل القرآنية، فلم يرد في محيط الدراسة إلا خمس مرات بنسبة (٢،٧%). وأهم ملامح هذا الأسلوب:

أولا: اطَّرَد أن يكون الاستفهام خبريا دالا على التقرير المصحوب بنوع من التوبيخ والتقريع كقوله تعالى ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ البقرة: ٤٤ (ومواضع أخرى)، أو التعجّب والاستنكار كقوله تعالى ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ النساء: ١٢٢.

ثانيا: مما يستفاد من تتبّع هذه المواضع ونظائرِها في القرآن الكريم وفي غيره أن الاستفهام الحقيقيَّ لا يقع تذييلا ألبتة، وهذا مما يصحِّحه النظر؛ إذ إنّ الاستفهام الحقيقيَّ إنشاءُ طلبٍ، وهذا منافٍ لوظائف التذييل التي تدور بجملتها في فَلَك ما يتقدمُها تقريرا وتوكيدا وإيضاحا.

نتائج البحث

تمخَّضت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج؛ أبرزها وأخلَصُها لها:

- تحديد جملة من الوظائف البلاغية والتداولية للتذييل.
- استخلاص الشروط النحوية للتذييل البلاغي.
- تحديدُ الأنماط التركيبية التي يرد عليها التذييل القرآني وبيانُ القيمةِ الدلالية لكلٍّ منها وعلاقةِ ذلك بحظِّها من الشيوع، وذلك من خلالِ الإحصاءِ والتحليل.
- تحرير القيمة الدلالية لتعدد الخبر.
- تحرير القيمة الدلالية لضمير الفصل.
- تحرير القيمة الدلالية للإسناد إلى ضمير الشأن.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأثير الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل (ت ٧٣٧هـ). **جوهر الكنز: تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة.** الإسكندرية: منشأة المعارف. تحقيق: د. محمد زغلول سلام. د.ت.
- ابن أبي الإصبع، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المصري (ت ٦٥٤هـ). **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن.** الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف.
- الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.** بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٥هـ. تحقيق: علي عبد الباري عطية.
- الأنْبابي، شمس الدين محمد بن محمد الشافعي (ت ١٣١٣هـ). **تقرير على شرح التفتازاني للتلخيص وحاشيته "التجريد".** مصر: مطبعة السعادة. ١٣٣٠هـ.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ). **إعجاز القرآن.** مصر: دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (رقم ١٢)، د.ت. تحقيق: السيد أحمد صقر.

- البناني، مصطفى بن محمد (ت بعد ١٢٣٧هـــ). **حاشية التجريد على شرح التفتازاني للتلخيص**. مصر: مطبعة السعادة. ١٣٣٠هـــ.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـــ). **الأسماء والصفات**. جدة: مكتبة السوادي. ط١. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. د.ت.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٨٩١هـــ):

  أ. **مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح** "ضمن شروح التلخيص". بيروت: دار الكتب العلمية. نسخة عتيقة د.ت.

  ب. **المطوّل على التلخيص**. طبعة عتيقة ببلاد العجم. نشر: بوسنوي الحاج محرم أفندي. ١٣١٠هـــ.

- التهانوي، محمد بن علي الحنفي (ت بعد ١١٥٨هـــ). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. بيروت: مكتبة لبنان. ط١. ١٩٩٦م. تحقيق: د. علي دحروج. نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي. تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم.
- أبو الثناء الحلبي، محمود بن سليمان (ت ٧٢٥). **حسن التوسل إلى صناعة الترسّل**. القاهرة: مطبعة أمين أفندي هندية. ١٣١٥هـــ.
- الحِلّي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا بن علي (ت ٧٥٠). **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**. بيروت: دار صادر. ط٢. ١٤١٢هـــ/١٩٩٢م. تحقيق: د. نسيب نشادي.

- الحموي، ابن حِجة، تقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله (ت ٨٣٧هـ). **خزانة الأدب وغاية الأرب**. بيروت: دار ومكتبة الهلال. ١٩٨٧م. تحقيق: عصام شعيتو.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ). **حاشية الشِّهابِ على تفسير البيضاوي**، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي. بيروت: دار صادر. د.ت.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ). **حاشية على شرح السعد التفتازاني للتلخيص** "ضمن شروح التلخيص". بيروت: دار الكتب العلمية. نسخة عتيقة د.ت.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ). **لوامع البيّنات شرح أسماء الله تعالى والصفات**. مصر: المطبعة الشرقية. ١٣٢٣هـ. تصحيح: السيد محمد بدر الدين الحلبي.
- الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ). **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. ط١. ١٤٢٠هـ.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ):

أ. **تفسير أسماء الله الحسنى**. مصر: دار الثقافة العربية. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق.

ب. **معاني القرآن وإعرابه**. بيروت: عالم الكتب. ط١. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ). **البرهان في علوم القرآن**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم. ط١. ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**. بيروت. دار الكتاب العربي. ط٣. ١٤٠٧هـ.
- ابن الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (ت ٦٥١هـ). **المجيد في إعجاز القرآن المجيد**. القاهرة: دار الثقافة العربية. ط١. ١٤١٠هـ/١٩٨٩م. تحقيق: د. شعبان صلاح.
- السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٦٣هـ). **عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح** "ضمن شروح التلخيص". بيروت: دار الكتب العلمية. نسخة عتيقة د.ت.
- السجلماسي، أبو محمد القاسم بن محمد (ت بعد ٧٠٤هـ). **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**. الرباط: مكتبة المعارف. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨٠م. تحقيق: علال الغازي

- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (ت ١٣٧٦هـ). **المواهب الربانية من الآيات القرآنية**. الدمّام. رمادي للنشر. ط٢. ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. تحقيق: أبو عبد الرحمن سمير الماضي.
- أبو السعود. محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ). **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. د.ت.
- السكاكي. أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦ه). **مفتاح العلوم**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٠٧ه/١٩٧٨م. ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور.
- ابن سنان، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ). **سر الفصاحة**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ):

أ. **عقود الجمان في علم المعاني والبيان**. القاهرة: دار الإمام مسلم،١٤٣٣هـ/٢٠١٢ م. تحقيق: عبد الرحمن ضحا.

ب. **معترك الأقران في إعجاز القرآن**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م . تحقيق: أحمد شمس الدين.

ج. **مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.** القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤ م. تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة.

- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت ١٢٠٦هـ). **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك.** بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت ١٣٩٣هـ). **التحرير والتنوير.** تونس: الدار التونسية للنشر. ١٩٨٤هـ.
- عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م). **النحو الوافي.** القاهرة: دار المعارف. ط١٥. د.ت،
- عبد القاهر، أبو بكر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ). **دلائل الإعجاز.** القاهرة: مطبعة المدني. ط٣. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر.
- العثيمين، محمد بن صالح (ت ١٤٢١هـ). **شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى.** مصر: دار التيسير. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥هـ). **الصناعتين الكتابة والشعر.** بيروت: المكتبة العصرية. ١٤١٩هـ. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

- العلوي، المؤيَّد باللَّه يحيى بن حمزة بن علي الحسيني (ت ٧٤٥هـ). **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**. بيروت: المكتبة العصرية. ط١. ١٤٢٣هـ.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ). **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت. تحقيق: الشيخ أحمد قباني.
- الغصن، عبد الله بن صالح. **أسماء الله الحسنى**. الرياض: دار الوطن. ط١. ١٤١٧هـ.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ). **الإيضاح في علوم البلاغة**. بيروت: دار الجيل، ط٣. تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ). **بدائع الفوائد**. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وزملائه.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. **الكليات**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.
- المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان، المعروف بابن البنّاء (ت ٧٢١هـ). **الروض المريع في صناعة البديع**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية. ١٩٨٥م. تحقيق: رضوان بنشقرون.

- المطعني، الدكتور عبد العظيم، وآخرون. **الموسوعة القرآنية المتخصصة**. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م.
- ابن معصوم، صدر الدين المدني، علي بن أحمد الحسني الحسيني (ت ١١١٩هـ). **أنوار الربيع في أنواع البديع**. نسخة عتيقة. د.ت.
- المغربي، ابن يعقوب. **مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح** "ضمن شروح التلخيص". بيروت: دار الكتب العلمية. نسخة عتيقة د.ت.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقى المصري (ت ٧١١هـ). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. ط٣. ١٤١٤هـ.
- ابن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد الكناني (ت ٥٨٤ هـ). **البديع في نقد الشعر**. الجمهورية العربية المتحدة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي، د. حامد عبد المجيد، ومراجعة: الأستاذ إبراهيم مصطفى.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب القرشي التيمي(ت ٧٣٣هـ). **نهاية الأرب في فنون الأدب**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية. ط١. ١٤٢٣هـ.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف المصري (ت ٧٦١هـ). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. دمشق: دار الفكر. ط٦. ١٩٨٥م. تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.